

Distr.: General  
2 March 2001  
Arabic  
Original: English



### بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٤٢٨٥، المعقودة في ٢ آذار/مارس ٢٠٠١، فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في بوروندي"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"إن مجلس الأمن يدين بشدة الهجمات التي قامت بها مؤخرا الجماعات المسلحة في بوروندي، وبخاصة الهجمات التي شنتها قوات التحرير الوطني على بوجمبورة. وإن توقيت هذه الأعمال يثير القلق بصفة خاصة لأنها شُنت أثناء اجتماع الأطراف في اتفاق أروشا للسلام والمصالحة المعني ببوروندي (اتفاق أروشا) الذي دعا إليه الميسر، نيلسون منديلا، في أروشا، تنزانيا في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠١. ويدعو المجلس إلى الإيقاف الفوري لهذه الهجمات.

"ويعرب مجلس الأمن عن استنكاره الشديد لكل الأعمال التي تهدف إلى تقويض عملية السلام في بوروندي. ويحث المجلس جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس والامتناع عن القيام بأي عمل يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الحالة.

"ويدين مجلس الأمن الاستهداف المتعمد للسكان المدنيين من قبل الجماعات المسلحة، ويطلب من جميع الأطراف الالتزام بالقانون الإنساني الدولي والامتناع بصفة خاصة عن شن أي هجمات أخرى أو القيام بأي عمل عسكري يعرض السكان المدنيين للخطر.

"ويكرر مجلس الأمن دعوته قوات التحرير الوطني وقوات جبهة الدفاع عن الديمقراطية إلى إيقاف أعمال القتال فورا وإلى الانضمام إلى عملية السلام. ويشير المجلس إلى الاجتماع الذي عقد في ليرفيل في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ بين رئيس جمهورية بوروندي وزعيم جبهة الدفاع عن الديمقراطية، ويحث على مواصلة

هذه العملية. ويطلب المجلس من جميع الأطراف، بما في ذلك الجماعات المسلحة، إجراء حوار فورا حتى يتسنى إيقاف أعمال القتال قريبا والتوصل إلى اتفاق بشأن وقف دائم لإطلاق النار.

”ويؤكد مجلس الأمن أهمية تقديم مساعدات إنسانية عاجلة إلى المدنيين الذين شردتهم أعمال القتال، ويطلب من جميع الأطراف ضمان الوصول الآمن ودون عقبات لموظفي المساعدات الإنسانية إلى الذين يحتاجون إلى المساعدة. ويكرر المجلس طلبه الموجه إلى جماعة المانحين لكي تساعد حكومة بوروندي ووكالات الأمم المتحدة والجهات التي تقدم المساعدات الإنسانية على تلبية احتياجات السكان في بوروندي بصورة فعالة. ويحث المجلس أيضا المانحين على الوفاء بالالتزامات التي قدموها في مؤتمر باريس للمانحين المعقود يومي ١١ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

”ويحيط مجلس الأمن علما بمخطط ترتيبات تقاسم السلطة فيما بين أطراف اتفاق أروشا الذي توصل إليه اجتماع القمة الرابع عشر للمبادرة الإقليمية من أجل السلام في بوروندي الذي عقد في أروشا، تنزانيا في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠١ ويدعو جميع الأطراف إلى التوصل إلى اتفاق مبكر بشأن المسائل المعلقة المتصلة بالترتيبات الانتقالية لتقاسم السلطة وإلى التعاون بصورة تامة مع الميسر.

”ويشدد مجلس الأمن على أن الأطراف البوروندية هي العنصر الأساسي لتحقيق سلام دائم في بوروندي. والمجلس على اقتناع بأن التسوية هي الوسيلة الوحيدة لحل الصراع، وتحقيقا لهذه الغاية، يحث جميع الأطراف على العمل من أجل تسوية الخلافات المعلقة بشأن اتفاق السلام والبدء في تنفيذه.

”ويؤكد مجلس الأمن مجددا تأييده التام للجهود المتواصلة التي يبذلها الميسر ومبادرة السلام الإقليمي ولجنة مراقبة التنفيذ لإحلال السلام في بوروندي. ويؤكد المجلس أيضا دور لجنة مراقبة التنفيذ في دفع عملية السلام قدما. ويحيط علما بالبلاغ الصادر عن اجتماع القمة الرابع عشر لمبادرة السلام الإقليمية بشأن بوروندي المعقود في أروشا بتنزانيا في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠١. ويكرر أيضا الإعراب عن استعداده للنظر في سبل عملية يستطيع بها أن يدعم على أفضل وجه عملية السلام وتنفيذ اتفاق أروشا للسلام.

”وسيتقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد النظر“.